المحاضرة 7

تهدف هذه المحاضرة 07 إلى التعرف على الاتجاهات التي تنحصر في ثلا ثة اتجاهات رئيسية مفسرة للحركة النقابية وهي الاتجاه الثوري والذي يفسر الأ صل ونشأة الحركة النقابية، والاتجاه الوظيفي الاصلاحي والذي يفسر دور المنظمات النقابية والاتجاه الثالث هو الاتجاه الماركسي لصراعي الذي يحاول فهم القوانين والأشكال العامة لتطور الحركة النقابية.

ومن ثم يوجه الطالب لمعرفة وضع الكثير من النظريات في تفسير وجود الحركة النقابية؛ فمنها ما يرجع النشأة إلى التناقضات الاقتصادية القائمة بين العمال من ناحية واصحاب العمل من ناحية أخرى؛ ومنها من يرى أن النقابات تنشأ نتيجة لشعور العامل بالاغتراب عن العمل والمجتمع، واحساسه بانقطاع الصلة بينه وبين الآخرين وشعوره بالأمن والثقة بالنفس، إلى غير ذلك من النظريات.

الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة النقابية:

لقد وضعت كثير من النظريات في تفسير نشأة الحركة النقابية ؛ فمنها ما يرجع النشأة إلى التناقضات الاقتصادية القائمة بين العمال من ناحية واصحاب العمل من ناحية أخرى؛ ومنها من يرى أن النقابات تنشأ نتيجة لشعور العامل بالا غتراب عن العمل والمجتمع، واحساسه بانقطاع الصلة بينه وبين الآخرين ، ورغبته في الانضمام إلى جماعة تحقق حاجاته الاجتماعية ن تكسبه وضعًا اجتماعيًا معترفُ به ، وتزيد من شعوره بالأمن والثقة بالنفس، إلى ذلك من نظريات.() إن تكتل العمال في شكل نقابات، سمح لهم بالدفاع عن مصالحهم الخاصة ، ومحاولة تحقيقٌ أقصى فائدة لهم ، غير أن سياسة النقابة بقيت متباينة ومختلفة ، وذلك وفقا للأيدٌي-وٌلوجيةٌ والمبادئ والأفكار التي تتبناها كل نقابة، بحيثٌ قسم الدارسين نوع وطبيعية النشاط النقابي وعلاقة النقابة بأرباب العمل والحكومات إلى خمس تيارات أساسيه ؛ وإذا كان هذا هو شأن الحركة النقابية في بداية نشأتها فإن الكثير من الباحثين والمهتمين بدراستها، فقد انتهجوا اتجاهات مختلفة في تفسير هذه النشأة.على الصعيد العملي تكون التنظيمات النقابية متحفظة أمام آفاق الأعمال العلمية الاجتماعية التي تتناول دورها ووظيفتها، كونها لا تتمتع بالطمأنينة المادية والمعنوية التي تتيح لها المواجهة بهدوء ، ومسالة اكشاف أسرار تنظيمها الداخلي ، وتخشى أن تفقد من هيمنتها ومن قدرتها الدعائية، مقد تكون محقة في ذلك0 وفي هذا السياق قسم ميشال كروزييه النظرية المفسرة والمهتمة بالحركات والنشاط النقابي إلى خمس نظريات أساسية تندرج ضمن النظريات التالية ()

1- وجهة نظر وراثية: تنطلق من أصل ونشأة الحركة العمالية والموقع الذي تمثله في الموقع، فترى هذه النظرية أنه يوجد أفراد استثنائيين استطاعوا

جمع العمال حولهم مستغلين تلك الظروف التي كان يعيشها هؤلاء، في حين الفكرة الثانية والتي تندرج في نفس السياق يعود فيها الفضل للماركسيين حيث يرى هؤلاء أن وجود التنظيمات العمالية قد تزامن مع انتشار التكنولوجيا وما كان لها من دور في حتمية التحرك العمالي، باعتبار أن الآلة تعتبر خطر على العمال و تهدد مستقبلهم وتنبؤهم بالبطالة.

-2وجهة النظر الوظيفية: اهتمت هذه النظرية بالناحية الوظيفية للنقابات من خلال دراسة المهام المنوطة بها، أي الاهتمام بالوظائف التي تقوم بها النقابات والمرتبطة أساسا مع الواقع الاجتماعي المعيش.

ويرى أصحاب النظرية أن دور النقابة مرتبط بالفعل المباشر، وردود الأفعال المترتبة عنه داخل المؤسسة الإنتاجية، علاوة على نشاطها الملازم لمناقشة ظروف العمل والأجور وكذا كيفية الحصول على استقلالية التنظيمات النقابية عن أرباب العمل أو المسيرين، وتركز بصفة خاصة على دراسة المفاوضات الجماعية وكيفية إدارة الاتفاقيات الجماعية، غير أن الواقع يثبت أن دور النقابات لا يمكن حصره في النقاط السالفة الذكر بل يتعداه إلى مهام أخرى، وقد يختلف عنه نهائيا لاسيما بالنسبة للمجتمعات التي عانت الاستعمار، حيث لا يقتصر دور النقابة فيها على المستوى الاجتماعي فحسب بل يتعداه إلى الجانب السياسي، إذ سجل التاريخ التحام النقابات بالحركات السياسية من أجل القضاء على الاستعمار، كما تختلف وظيفة النقابة باختلاف التوجه السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يختلف دور النقابات في المجتمعات الصناعية ال أ رسمالية عن المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات السائرة في طريق النمو، والتي لا تزال في طور التشكيل الصناعي، كما أن ممارسة السياسة تصبح كحتمية نظرًا لطغيان الطرح السياسي، وكذا رغبة السلطة في التحالف مع أرباب العمل لتحطيم النقابات ()

3 - وجهة نظر بنيوية: تعتمد في دراسة النقابات العمالية على البنية الداخلية لها أي دراسة الناحية التنظيمية كبناء اجتماعي متميز له خصائص محددة تساعدها على العمل بصفة مستمرة ومستقرة، وهم في هذا يركزون على الناحية البيروقراطية للنقابات العمالية. لكن بالرغم من تعدد البنى والهياكل يبقى أن قوة النقابة أو ضعفها لا يرتبط أساسا بنوع التنظيم بقدر ما يرتبط بالعلاقات القائمة داخل المؤسسات القائمة على المستوى الأفقي والعلاقات العمودية بين القاعدة العمالية والمركزية النقابية؛ وعليه فان هذه النظرية قد أهملت الظروف الموضوعية التي من شأنها السماح للنقابة بتجاوز مشاكلها. ولا يمكن اعتبار الهيكلة هي وحدها الكفيلة ببناء نقابة بل يجب مراعاة المشاكل التي قد تختلف وتتعدد باختلاف طبيعة الأنشطة للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. ()

4 وجهة نظر إيديولوجية: ترى بأن المحرك الأساسي للنقابات العمالية هي ا

لإيديولوجية المتبناة من طرف هذه الأخيرة والتي تعمل وفقا لها وتسعى إلى تحقيق أفكارها ومبادئها بناء عليها. يلاحظ ميشال كروزي أن جميع الحركات العمالية في العالم الغربي أو النامي قد بدأ بمرحلة من الايديولوجية الثورية، أما الأشكال ذاتها لهذه الايديولوجيا فكانت متنوعة ويمكن أن تيز فيها الاتجاهات المتعارضة، فوضوية، حكومية، كما يمكن أن تجد فيها سمات محافظة في الا رتباط بالماضي، لكن هذه الفروق هي ثانوية، في النهاية؛ الأساسي فيها هو المعارضة العنيفة للنظام القائم، والأمل بالتغيير الفوري للعالم الذي يرتدي طابع العنف. يتوافق وأحد العوامل الأساسية على الأقل، مشيرًا إلى نمط التوتر بين الا صلاح والثورة الذي يتغير كثيرًا من بلد لآخر، وأن السمة الثقافية تؤلف أحد العوامل الأساسية لأهمية التعارض الايديولوجي في البلدان الانجلو-ساكسونية والشمالية، حيث تكون الفروق الاجتماعية ضعيفة نسبيا، حيث حصلت النقابات على حق المشاركة الهامة في الحياة الاجتماعية، فالتوتر الاساسي يكون قليلا ويميل إلى النقصان ؛ وبالتالي فإن التعارض الأيديولوجي يكون قليل البروز وتفقد الايديولوجيا بمجملها من هذا المظهر من الأهمية ، وحينما تكون الفروق ا لاجتماعية قوية إذ لم تستطع النقابات فرض مشاركتها ؛ فإن التوتر بين الاصلاح والثورة يبقى شديدًا والتعارض الأيديولوجي أشد عنفًا ويوجد انفصال بين المجموعات التي تعتقد بها ، وكذلك يكون عدم الاستقرار لدى الناس وأفكارهم كبيرًا.()

-5 وجهة نظر تغييرية: وهي لا تعتبر النقابة العمالية وحدة في البناء الا جتماعي الكلي للمجتمع وإنما تعتبرها عاملا مهما في إحداث عملية تغيير ا لمجتمع الذي توجد فيه وفيما يلي تقسيم خماسي لمختلف النظريات التي اهتمت بتفسير نشأة النقابات العمالية. يرى ميتشل كروزي أن للنقابات دور في المجتمع وطريقة تكيفها مع النظام الاجتماعي، وقدرتها في التأثير عليه في حالة اختلاف شديد. ويمكن أن نميز في هذا المنظور خمسة نماذج كبيرة للحركة العمالية منها الحركة العمالية لأمريكا الشمالية، التي تندمج فيها النقابات بعمق في الحياة الاجتماعية ليس فقط في النظام السياسي الرسمي بل كذلك في حياة المشروعات، وبشكل عام في جميع الأعمال. تشكل قوة معترف بها في جميع قطاعات المجتمع. وفي إنكلترا واسكندنافيا، وفي دول أوروبا اللاتينية (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا)، وفي أوروبا الشرقية. التي تلعب النقابات فيها دوراً فريدًا بشكل عام، وهي أيضا قليلة الشبه مع النماذج الغربية وليس فقط هي مندمجة في المجتمع بل إنها تؤلف جزءا من جهاز الاطار العام ودورها الاعلامي والتمثيلي محدود بتفسير درجاتها المختلفة مع مختلف تدرجات القرار والرقابة للنظام الاقتصادي السياسي. ()

6- النظرية الأخلاقية للنقابة:

يرجع أصل هذه النظرية إلى القرن 19 م في أوروبا أين بدأ ظهور الأفكار

المثالية والاشتراكية، والتي يهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع، وفقا لأطر معنوية جديدة. وقد اهتمت هذه النظرية بالمبادئ الأخلاقية والدينية كالعدل والمساواة حيث يرى أصحابها أن أصل نشأة النقابات العمالية يعود إلى الأفكار الاشتراكية المثالية والمسيحية التي عمل على نشرها كل من: سان سيمون، فوريبه، برودون.. وقد دعت هذه النظرية بإعادة توزيع الثروة، وفقا للعادلة الاجتماعية و المساواة الإنسانية ولذلك فإن النقابات العمالية سوف تقوم بدور بارز في تحقيق هذه الأهداف، لأنها أهم وسيلة للقضاء على اللاعدالة التي نتجت عن تراكم الثروة لدى بعض الأفراد وهم مالكي وسائل الإنتاج واتسعت الفجوة بين الرأسماليين الذين يزيدون غنا باستغلالهم للعمال، والطبقة العاملة تزيد فقرا، لذلك كان من الضروري تشكيل نقابات عمالية بغية إعادة توزيع الثروة بصفة عادلة بين جميع أفراد المجتمع وعليه فإن العدل كأساس لتكوين النقابات العمالية يمثل حصن في مواجهة استغلال أرباب العمل. وإجمالا يمكن القول أن هذه النظرية اعتبرت النقابة العمالية كوسيلة ضرورية لمواجهة الظلم الاجتماعي لواقع العمال، والناتج عن اللاعدل في توزيع الثروة والمنافسة الشديدة بين العمال وأرباب العمل. غير أن هذه النظرية تعرضت للانتقاد، وذلك لعدم انطلاقها من المجتمع بحد ذاته، وإنما اعتمدت على أفكار وتصورات نظرية مثالية مبنية على العدل والمساواة في توزيع الثروة وتصورات معنوية أخرى غير واقعية، أي انطلقت مما يجب أن يكون وليس مما هو كائن حقيقة. لذلك فإن هذه النظرية ركزت على جوانب لا يمكن الإجماع حولها من قبل جميع الأفراد في المجتمع، خاصة مع انتشار أفكار أخرى كالحرية الفردية والديمقراطية، إضافة إلى وجود بدائل أكثر علمية من الناحية الواقعية والمعيشية كالنقابات العمالية المطلبية و الثورية، التي تسعى كل منها إلى تحقيق نتائج ملموسة لأعضائها وفقا لأساليبها الخاصة، فهذه النظرية كانت ضد النقابات الثورية والمطلبية وعملت على مواجهتها من خلال أفكارها وتصوراتها، ذلك أنه اعتبرت من خلال العدل و المساواة والقيم الدينية أخرى إذا تم بناء المجتمع وفقها وتأسيس النقابات العمالية تبعا لها سوف تكون حصن في مواجهة أرباب العمل والنقابات العمالية الثورية والمطلبية وهذا ليس واقعيا.

7-النظرية السيكولوجية في تفسير نشأة النقابة العمالية:

تهتم هذه النظرية بتشخيص أسباب تبلور التنظيم النقابي للعمل وتحديد أهدافها وغاياتها الرامية إلى تحقيقها، فضلا عن التعرف على العوامل المحيطة التي تؤثر على حركتها وهيكلها. وتنطلق من الجانب النفسي والاجتماعي للعامل وتعتبر المطالب المادية والاقتصادية المتعلقة بالأجور وظروف العمل هامشية مقارنة بتلك المرتبطة بنفسية العامل. فهي تقوم على مسلمتين: **الأولى تعتبر** أن النقابة العمالية **تشكلت كرد فعل نفسي** متعلق بندرة مناصب العمل، انطلاقا من فكرة ترى وجود بعدين داخلي متعلق بالعامل، ذلك أنه يشعر بأنه لا يستطيع الا

استفادة من الفرص الاقتصادية التي توجد خارج نطاق العمل، بالإضافة إلى أن بطبيعته لا يميل إلى المغامرة بتغيير منصب عمله في عالم يسوده مبدأ المنافسة ، **أما المسلمة الثانية** الخارجية هي **وجود الندرة** في مجال العمل، نتيجة لا نخفاض الطلب على قوة العمل في سوق العمالة، فالعامل يخاف من البطالة فهو يهدف فقط إلى الحفاظ على منصب عمله.

ويفرّق بيرلمان بين الأفكار النقابية العمالية التي تنشأ في بيئة العمل نتيجة للاحتياجات الواقعية للأفراد، وبين الأفكار التي تعبر عن الصفوة المثقفة عن العمل النقابي وأهدافه وأساليبه. وفي رأيه أن الأفكار النقابية التي تنبثق من واقع احتياجات العمال أكثر موضوعية وواقعية من الآراء والتصورات التي يضعها المثقفون الذين لا ينتمون إلى الطبقة العمالية. ()

وما يرمي إليه بيرلمان في طرحه النظري هو اكتشاف العناصر النفسية التي تتحكم في العمل النقابي؛ أما تحليله فكان يحتوي على البحث عن القواعد و القوانين التي تتحكم في ممارسات عمل العمال، فوجد أن هذه القواعد القانونية تقوم على تنظيم عملهم، وبالذات تلك التي تهتم بتعيين وتسريح وطرد العمال وتحديد ساعات عملهم والتعرف على جميع المهمات المستجدة التي تواجه حياتهم العمالية، وذلك من أجل ضمان وحماية مصالحهم في محيط العمل. ()

فقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات، فصحيح أن العمال يطمحون للحفاظ على مناصب عملهم والدفاع عنها ضد الندرة والمنافسة والبحث عن جماعة تشعرهم بالأمان وتحقق حاجاتهم الاجتماعية ضمن نظام المصنع الذي يمتاز بالعلاقات الفردية والمصالح الخاصة، لكن هذا لا يعني أن العمال لا يبحثون عن مصالحهم الاقتصادية المتعلقة بالأجور وظروف العمل المختلفة فهي جانب مهم ومؤثر على حياتهم، كذلك هناك طموح كبير يصل إلى الجانب السياسي من خلال النقابات العمالية إذن لا يمكن أن نحصر نشأة النقابة العمالية في الجانب النفسي والاجتماعي و إغفال الجانب الاقتصادي والمادي للعمال.

8- نظرية المضامين الاقتصادية:

هذه النظرية بريطانية المنشأة من أهم ممثليها: عالمة الاجتماع البريطانية بياتريس ويب (1858- 1943) **Beatrice** Webb و زوجها سيدني ويب(1859- 1947) **Sidney Webb** نشأة النقابات العمالية من بدايات العمل الصناعي وكيفية القضاء على النظام الطائفي الأمر الذي أدى إلى انشاء ظروف وشروط عمل جديدة أدت إلى ظهور فجوة بين العامل وصاحب العمل، هذا الأخير الذي فرض شروطه على العامل الذي لم يجد أمامه سوى القبول بها والعمل وفقها. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة للوبي لدى العمال وإيمانهم بضرورة التكتل من أجل ضمان شروط أفضل للعمل وتحقيق مصالحهم الاقتصادية وقد تم التركيز على مطالب معينة منها

: - الأجور، مدة العمل،

- الظروف الفيزيقية للعمل،
- الضمان الاجتماعي.

تعتبر هذه النظرية أن العامل إنسان تحركه مصالحه الاقتصادية المباشرة من ناحية ومن ناحية أخرى يهتم بوضعه الإجتماعي، إذ يجد نفسه عاجز أمام رب العمل الذي يتمتع بالسلطة والمركز، ويضاف إلى ذلك أن العامل يجد نفسه في منافسة شديدة مع زملاءه ومجبرا على القبول بأي شروط يفرضها صاحب العمل. فحسبهم تعمل النقابة على تحقيق هدفين أساسين، **الأول** متعلق بشروط العمل وضرورة تحسينها و**الثاني** يتعلق بشروط الاستخدام داخل كل صناعة ومهنة هذا لتخفيض المنافسة بين العمال. وفي سعيها لتخفيض هذه المطالب حددت هذه النظرية مجموعة من الوسائل يمكن إجمالها فيما يلي:

1-طريقة الضمان المتبادل وذلك عن طريق وضع صندوق لتعويض العمال أثناء الإضرابات؛

2-المفاوضة الجماعية مع أرباب العمل، للوصول إلى ما يرضي الطرفين؛

ج- الضغط على الحكومات فيما يخص تشريعات العمل لضمان حقوق العمال.

تعتبر هذه النظرية من التناولات المهمة في دراسة النقابة العمالية، فقد اهتمت بالجوانب المطلبية المتعلقة بشروط وظروف العمل، ولكن أغفلت جوانب أخرى تهم العامل وتؤثر على مصالحه، منها الجوانب الاجتماعية والنفسية و السياسية، لذلك تجد هذه النظرية نفسها متناقضة على الواقع في بعض جوانبه وتتلقى صعوبة في التعامل معه، هذا الأخير يحمل في طياته عدة تناقضات و المتمثلة في اختلاف تطلعات وطموحات الأفراد، فهناك عمال يطمحون إلى أكثر من تحسين الأجور وظروف العمل بل إلى وضع معترف به في المنشأة، إلى جماعة تشارك معه وتلبي حاجاته النفسية إلخ..

9: النظرية الثورية في تفسير نشأة النقابة العمالية

يمكن تقسيمها إلى قسمين الأول تفاؤلي يرى في النقابة وسيلة فعالة في نصرة العمال، والثاني تشاؤمي يعتقد بمحدودية دور النقابة وعدم قدرها على تحقيق مصالح العمال بصفة جدية وفعالة.

-1 الاتجاه التفاؤلي: يعتبر كارل ماركس الممثل الرئيسي لهذه النظرية، ف الحركة النقابية العمالية عنده ارتبط بظهور تطور قوى الإنتاج ومطالب العمال، وكانت نضالاتهم وليدة الاستغلال الرأسمالي حيث تشكلت علاقات إنتاجية متناقضة، وذلك لانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مالكة لوسائل الإنتاج تعرف بالطبقة الرأسمالية البرجوازية، وطبقة مالكة لقوة العمل والتي تعرف بالطبقة البروليتارية، هذه الأخيرة تقوم ببيع قوة عملها إلى رب العمل مقابل أجر زهيد لا يكفي لتجديد طاقاتها ليوم عمل جديد. وأن تصوره للدور المطلبي للنقابة العمالية يربطه مع تطور الرأسمالية واستغلالها للطبقة العاملة ويرى فيها السبب

الموضوعي لوجود النقابات، هذا الوجود الذي لا يجب أن يقتصر على المطالب الا قتصادية المتمثلة في تحسين الأجور وظروف العمل، بل أن تتخطاها إلى المطالب السياسية، لأن مالكي وسائل الإنتاج وبتحالف مع الدولة يسعون إلى التكتل بغرض فرض إرادتهم على العمال والمطالبة بتبني قوانين ضد مصالح هؤ لاء كتكسير الإضرابات وعدم الرفع في الأجور.... أمام هذا التحالف تدرك الطبقة العاملة ضرورة امتلاكها للسلطة السياسية لا سيما أنها القوة الرئيسية في المجتمع، فالقضايا السياسية تتحكم في حياتهم. دون شك أن ماركس قد نجح في وضع تصور نظري للممارسة النقابية انطلاقا من الواقع المادي للرأسمالية خلا ل القرن 19 في أوروبا، حيث ظل الصراع الطبقي المحرك الرئيسي للحركات العمالية، وأن تعاظم الطبقة العاملة سمح لها بفرض وجودها على المستويين الا قتصادي والسياسي. ورغم ذلك يعتبر هذا التناول أحادي النظرة رغم أهميته، نتيجة لإغفاله بعض الجوانب التي قد يكون لها دور هام في نشأة النقابات وتطورها مثلا البعد النفسي والاجتماعي واختلاف تطلعات الأفراد، بالإضافة إلى تطور النظام الرأسمالي واهتمامه بالجانب الإنساني في العمل.

-2 الاتجاه التشاؤمي: هذه النظرية هي استمرار لسابقتها لأنها في الاتجاه المعاكس، فتعتبر أن النشاط النقابي أقل 1 فعالية في تحقيق مطالب العمال وكذلك بالنسبة للناحية التعبيرية في المجتمع، ويعتبر كل من لينين، وروبرت ميتشلز من أبرز الممثلين لهذا الاتجاه.

فلاديمير لينين *(1870- 1924)* **انطلق** من فكرة عدم حتمية التلقائية في تشكيل النقابات العمالية كما لم يعتقد بحتمية ثورة النقابات باعتمادها على الجانب الاقتصادي والسياسي وهو في ذلك يرى "بأن الكفاح وحده للنقابات لن يحقق تغييرا ذا بال وأن قصارى ما يمكن أن تصل إليه النقابات بكفاحها الا قتصادي هو أن تحسن قليلا من ظروف بيع العمال سلعتهم -قوة العمل- وعندما يأتي الانكماش الاقتصادي تصبح النقابات العمالية عقيمة وثانيا أن الكفاح السياسي والثوري يجب أن يكون له مكان، بل أولوية في عمل النقابات مع الا حتفاظ بالنشاط الاقتصادي وتسخيره. ولهذا تصبح النقابات العمالية حلقة وصل بين القيادات الحزبية والجماهير العمالية فنلاحظ أن لينين قد ميز بين"وعي النقابة العمالية" وهو كل ما تستطيع النقابة العمالية تحقيقه بنفسها وبين"الوعي الاشتراكي" وهو ما توفر عن طريق المفكرين الثوريين ونقطة الالتقاء بينهما هو"الحزب السياسي". ومنه نخلص إلى أن فكرة لينين ترى ضرورة وجود فئة ط لائعية تقوم بتحمل مسؤولية نشر المبادئ والأفكار الاشتراكية ومراقبتها، وأن النقابات العمالية ما هي إلا وسيلة من أجل هذا التأطير. إذن هو أغفل العديد من الجوانب التي تهم النقابات العمالية، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بالإ ضافة أنه ليس بالضرورة أن النقابات العمالية تتبنى أفكار سياسية وتكون مراقبة من طرف الدولة لأنه أحيانا يكون هناك تعارض بين سياستهما ومصالحهما.

روبرت ميشلز: إن تحليله للنقابات استقاه من دراسته للأحزاب السياسية، فهو يقدم نظرة داخلية عن بنية ووظائف النقابات ويتعتقد أن النقابات العمالية لن تبق على سعيها في تحقيق مكاسب للعمال والدفاع عن مصالحهم، وإنما ستصبح منشآت بيروقراطية تتحكم فيها الأقلية المنتخبة القيادية، وتعمل هذه الأخيرة على تحقيق مصالحها وفوائدها والمحافظة على مكاسبها الذاتية كالمنصب القيادي والمكانة الاجتماعية...إلخ. ومن هذا صاغ قانونه المعروف بالقانون الحديدي للأوليغاركية والذي يتضمن الأفكار التالية:

1. اتساع تنظيمات العمال وبالتالي عدم تمكنهم من المشاركة في مناقشة القرارات واتخاذها
2. انقسام النقابات إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة؛
3. الميل نحو التنظيم البيروقراطي ومركزية القرار؛
4. الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى اختلاف اجتماعي وحتى إيديولوجي ؛
5. التخصص والمعرفة التامة بجميع الجوانب التي تمكن الرئيس من إدارة التنظيم النقابي، الأمر الذي لا يتوفر لجميع العمال، مما يؤدي إلى إعادة انتخاب نفس الأعضاء في نفس المناصب.

ويعتبر ميشلز أن عدم وجود الديمقراطية الداخلية سوف يكون لها تأثير على آمال العمال ومدى سعيهم لتحقيقها، بالإضافة إلى أن الأقلية الحاكمة مع مرور الوقت سوف تتخلى عن دورها في الدفاع عن مصالح العمال، لتصبح أداة لتكريس الرأسمالية لأنها سوف تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة والحفاظ عن مناصبها.[0] ؛ مما سبق نخلص إلى أن أفكار ميشلز مقبولة واقعيا، ولكنه أغفل بعض الجوانب كتغيير القادة لأفكارهم، بالإضافة إلى أن الانقسام الاجتماعي يؤدي إلى انخفاض الوعي العمالي الطبقي، كما أغفل فكرة التثقيف العمالي التي تقرب الفجوة بين العمال والقيادات النقابية .

10" النظرية السياسية:

تعتبر هذه النظرية أن النقابة العمالية **هي أداة الحكم** في المجتمع، وأن هذا الأخير سيكون محصلة للعمل والنشاط النقابي بالتركيز على جانبيه السياسي و القانوني، يعتقد هذا الاتجاه بحتمية سيطرة النقابة على المجتمع ككل. وهي في ذلك تسعى إلى السيطرة على الصناعة من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات، وتعتقد أن الوسائل الفعالة في تحقيق الأهداف هي الإضراب، العنف، العمل المباشر...، فنلاحظ أن وسائلها تغييرية ترفض الواقع القائم بمعنى النظام السائد الذي يسيطر عليه الرأسماليين، وتسعى لتجسيد مجتمع عمالي احتكاري، إذن هدفها هو تغيير بناء المجتمع وعلاقاته. غير أن هذه النظرية تعتبر ثورية فوضوية، لا يمكن تجسيدها واقعيا لعدة اعتبارات منها:

-أن العنف والإضرابات ليست من الوسائل الوحيدة والفعالة في

تحقيق المطالب العمالية، لذلك عدم طموح العمال إلى الحكم أو إلى حكم أنفسهم بأنفسهم،

- هناك سبب مهم هو عدم قدرة العمال على التحكم في الصناعة لقلة خبرتهم وكفاءتهم في الإدارة والتنظيم.

- وأسباب أخرى لا تسمح بتغيير بناء المجتمع وعدم القدرة على إنشاء علاقات عمل تكون احتكارا للعمال.

يتضح من العرض السابق أنه ليس هناك نظرية واحدة في تفسير نشأة النقابات العمالية ونموها في مختلف المجتمعات، وهذا أمر طبيعي نتيجة لاختلا ف أنماط التنظيم النقابي، فظهور كل نمط كان متعلق بفترة زمنية معينة بكل متغير، وظروفها، فمدى تطور المجتمع وعلاقاته المختلفة كذلك ظروف وأوضاع العمال تباينت من بلد إلى آخر، فاختلاف الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية و السياسية المر الذي سيؤثر حتما على نشأة النقابات العمالية باعتبارها وحدة من المجتمع. وهذا التنوع أيضا في التفسير يرجع إلى تعدد العوامل التي تؤدي إلى نشأة النقابات العمالية؛ التي تتكون نتيجة لعوامل اقتصادية اجتماعية، نفسية، سياسية وتكنولوجية، وتعمل على إشباع مجموعة مختلفة من الاحتياجات للأ فراد الممثلة لهم. إذن من أجل التفسير الشامل لنشأة النقابات العمالية، يجب الأ خذ بالتفسير التكاملي فنربط قيام النقابات العمالية نموها وبقائها وبين ما تؤديه من وظائف وما تحققه من غايات وأهداف.